ورقة
يونيه
2010

التشدد والاعتدال في العالم العربي
أين يقع الإسلاميون؟

سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي- الورقة (4)

د. عمرو الشوبكي

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات ومدير وحدة الدراسات العربية الأوروبية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- باحث معروف شارك في العديد من المؤتمرات الدولية وله مؤلفات عديدة خاصة فيما يتعلق بالحركات الإسلامية، والعلاقات العربية الأوروبية.
- يعد د. عمرو من كتاب المقالات المميزين في مصر والوطن العربي وله مقال أسبوعي في جريدة المصري اليوم.

عن الورقة:

نظريا يفترض أن تعني كلمة الاعتدال النظم العقلانية والديمقراطية، والتي تدير خلافاتها بالطرق السلمية ومن خلال مبادئ النظام العالمي والشرعية الدولية، وأن التشدد يعني الخروج عن مبادئ تلك المنظومة والتمرد عليها. وقد عرف العالم كله دولا وقوى وصفت بأنها نماذج اعتدال وأخرى على أنها نماذج تشدد، فكل القوى الثورية والشيوعية التي ظهرت في أوربا عقب الحرب الثانية وحاولت أن تغير المنظومة السياسية القائمة بوسائل "ثورية" نجحت في النهاية النظم الديمقراطية أن تروضها وأن يكون إدماجها في النظام القائم سببا في تحول جانب كبير منها إلى تيارات اشتراكية ديمقراطية، تمثل عنصر دعم للنظام القائم وعامل تطور من أجل مزيد من الدمقرطة.

ولم يكن الاستئصال خيارا متبعا إلا مع القوى التي مارست الإرهاب، في حين ظلت هناك قنوات تفاعل سياسية مع كل القوى الراديكالية من أجل "إجبارها" على الاندماج داخل المنظومة السياسية القائمة، فأضفت عليها قدرا كبيرا من الواقعية، نقلت خياراتها من الأحلام الأيديولوجية البعيدة إلى الواقع التفصيلي المعاش، كما نجحت هذه القوى أيضا في أن تضفي حيوية على هذه النظم وتجعلها قادرة على التجديد من داخلها.

قائمة المحتويات:

التشدد والاعتدال في المنطقة العربية: الثنائية المنقوصة 4
الدور التركي أو ظهور "نفس" معتدل جديد 5
أين موقع الإسلاميين من معادلة التشدد والاعتدال؟ 6
أي سياقات يتحرك داخلها الإسلاميون في العالم العربي؟ 9
الخلاصة 10

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي تطوير لورقة تقدم بها د. عمرو الشوبكي باللغة الفرنسية لورش عمل نظمها المعهد الأوروبي لمنطقة المتوسط، ومعهد الدراسات الأمنية بمدينة برشلونة في شهر فبراير 2010 : http://www.iemed.org/publicacions/10papers5.pdf

هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

التشدد والاعتدال في المنطقة العربية: الثنائية المنقوصة

المؤكد أن العالم العربي قد عرف في أعقاب اعتداءات 11 سبتمبر تقسيما ثنائيا بين محور الاعتدال والتشدد، ووضعت تقريبا كل القوى الإسلامية في داخل محور التشدد، بدءً من حركة حماس في فلسطين ومرورا بالإخوان المسلمين في مصر وانتهاء بحزب الله في لبنان، في حين وضعت معظم الدول العربية في خانة دول الاعتدال مثل مصر والسعودية والسلطة الفلسطينية والمغرب وتونس وغيرها، وبقيت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي صنفت على أنها دولة ممانعة نتيجة تحالفها مع إيران، رغم غياب أي سلوك مقاوم حقيقي لدى النظام السوري.

وقد ظل هذا الاقتراب معتمدا لدى الإدارة الأمريكية السابقة والاتحاد الأوربي، رغم نوايا الرئيس أوباما في الخروج من تلك الثنائية الجامدة، والبحث عن أبعاد مختلفة لفهم تعقد الأوضاع في العالم العربي وابتعاد كلا الفريقين المعتدل منها والمتشدد عن حقيقة ما يدعيا تمثيله.

والمؤكد أن هناك ظلالا داخل العالم العربي لثنائية الاعتدال والتشدد أقدم من تلك التي قدمت في عهد جورج بوش، وتعود إلى عصر الرئيس المصري الراحل أنور السادات.

فعقب قيام السادات بزيارته للقدس وتوقيعه لاتفاق سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، انقسم العالم العربي بين معتدلين ومتشددين، ومسار سلمي وآخر مقاوم، وظهر ما عرف بمحور الصمود والتصدي بقيادة النظم البعثية في العراق وسوريا، وهما اللذان سرعان ما دخلا في مواجهات انقلابية واغتيالات متبادلة، دون أن يطلقا طلقة رصاص واحدة على جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي لازال يحتل الجولان السورية حتى الآن.

وتعرضت مصر لحملات تخوين قاسية تركت آثارها السلبية على قطاع واسع من الرأي العام المصري الذي انغلق على نفسه عقب كل أزمة، ليستدعي خطاب عصر السادات، الذي اعتبر أن العرب يرغبون في قتال إسرائيل حتى آخر جندي مصري، وهو اتهام غير دقيق لأن المشاركة العربية في حرب 73 بين مصر وإسرائيل كانت مؤكدة وتضمنت المال والجنود معا.

الدور التركي أو ظهور "نفس" معتدل جديد

ورغم أن كلمة الاعتدال في العالم العربي ظل يخجل منها كثير من العرب، لأنها ظلت تعني العلاقات الخاصة مع أمريكا والتطبيع مع إسرائيل، رغم فشل خصومهم ممن يعرفون بالممانعين، إلى أن جاء الدرس من دولة إقليمية كبرى مثل تركيا، أعادت الاعتبار إلى معنى الاعتدال، رغم أن لديها علاقات مع إسرائيل وعضوية في حلف الأطلنطي، ولديها نظام علماني بدأ شديد التطرف في مواجهة الإسلام والثقافة الإسلامية، وانتهى بأن تقبل وصول أول حزب سياسي مدني يحترم الثقافة والقيم الإسلامية إلى الحكم، وهو العدالة والتنمية.

وأخذت الحكومة التركية الجديدة بزعامة رجب طيب أردوجان مواقف قوية وصارمة من العدوان الإسرائيلي على غزة، متجاوزة (وبكثير) أداء النظم العربية المعتدلة والمتشددة على السواء، وتحول نموذج الاعتدال التركي، الذي بذل الإخوان المسلمون جهودا كبيرة من أجل إثبات إنه نموذج وتجربة "غير إسلامية"، (كما قالوا على موقعهم إخوان أو لاين)، إلي قوة ضغط حقيقية على إسرائيل والمجتمع الدولي من أجل إيقاف المجازر الإسرائيلية.

وقد وجه رئيس الوزراء التركي نقدا حادا لم يتخلله أي تصريحات عنصرية أو بلهاء كالتي تردد أحيانا في العالم العربي ضد اليهود، وحرص على أن يوضح أنه يتعاطف مع أهل غزة، ليس باعتباره مسلما، إنما باعتباره إنسانا، ولم يسقط في فخ العداء للسامية، بصورة يمكن أن تقوض من مصداقيته أمام المجتمع الدولي، كما يفعل البعض في العالم العربي بالمجان، واعتبر أن ما تقوم به إسرائيل هو جريمة حرب يجب أن تحاسب عليها.

والمؤكد أن تركيا دولة اعتدال بامتياز، فهي جزء من النظام العالمي، اندمجت فيه بصورة نقدية، حققت أهم إصلاحها السياسية والاقتصادية في السنوات العشر الأخيرة، ولم تتجمد مكانها مثلما حدث في مصر على مدار ثلاثين عاما، وهو ما أتاح لها أن تكون دولة مسئولة اعتبرت تحالفها مع الغرب فرصة لتطوير مؤسساتها الاقتصادية والسياسية وبناء نظام ديمقراطي حقيقي.

ولم تكتف تركيا بإدانة المجازر الإسرائيلية، إنما استمعت لمطالب حماس، واعتبرتها شريكا في التفاوض والحل، وانضمت إلى مدرسة في الغرب لازالت على هامش دوائر صناعة القرار(رغم تزايد تأثيرها في مراكز الأبحاث الكبرى في أوربا وأمريكا) ترى ضرورة الحوار مع التيارات الإسلامية المعتدلة، وتعتبر حركة حماس حركة تحرر وطني وليست جماعة إرهابية، وإنه رغم أخطائها وخطابها الأيديولوجي المغلق، إلا أنها يمكن أن تتطور وتصبح جزء من العملية السياسية أو على الأقل تيارا منها.

والمؤكد أن هناك تيارا في العالم العربي خارج النخبة الرسمية وآخر في تركيا داخل النخبة الرسمية، يرى أن حركة حماس انتخبت بشكل ديمقراطي حر من الشعب الفلسطيني، ومورس عليها حصار دولي وإقليمي غير مسبوق، وأنها إذا كانت أخطأت في كثير من خياراتها وخاصة الانقلاب العسكري على السلطة الفلسطينية (رغم أخطاء الأخيرة الكثيرة)، وقرار إلغاء التهدئة مع إسرائيل والإطلاق العشوائي للصواريخ، دون وعي بالتبعات التي ستترتب على ذلك، إلا أنه لا يجب أن ننسى أن غزة ظلت "محتلة" برا وجوا وبحرا بسبب حصار إسرائيلي مستمر، حرم فيها المواطن الفلسطيني من الغذاء والدواء في مشهد إنساني شديد الظلم.

أما مصر فلم تحاول أن تصبح دولة اعتدال حقيقية، تعتبر أن علاقاتها " الإستراتيجية" بأمريكا فرصة لكي تبني ديمقراطية في الداخل تتيح لها إمكانية التأثير على الخارج، وبقي المشهد المصري شديد الغرابة، فلا يمكن وصفها بأنه دولة اعتدال حقيقي مثل تركيا ولا هي دولة ممانعة حقيقية مثل إيران، وحملت في خطابها الإعلامي والدعائي ملامح كلا الخاطبين، فأحيانا ما ترتدي ثوب الاعتدال حين يكون الخصم حركة حماس والإخوان المسلمين، وتتحدث عن السلام والتنمية والديمقراطية، وأحيانا أخرى ترتدي ثوب التشدد حين تتحدث أمريكا عن انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد.

أين موقع الإسلاميين من معادلة التشدد والاعتدال؟

إذا كان العالم العربي يعرف نظما معتدلة لا تعبر تماما عن معنى الاعتدال، فهي نظم غير ديمقراطية ولديها مشكلات سياسية واقتصادية عديدة، العالم العربي أيضا يعرف حركات

سياسية تعرف بأنها مقاومة مثل حركة حماس وحزب الله أو متشددة مثل جماعة الإخوان المسلمين، ولم تساهم في تحرير الأرض (فلسطين) ولا في جلب الديمقراطية (مصر).

وفيما يتعلق بالنوعية الأولى التي تعرف بأنها مقاومة، فسنجد أنها لم تعد لها علاقة تذكر بالمقاومة سوى بالشعار، وأصبح لديها أجندة سياسية أخرى تختبئ خلف شعارات المقاومة، فالمؤكد أن حزب الله في لبنان كان مقاوما حتى تحرير الجنوب اللبناني عام 2000، ثم تحول إلى مليشيا مذهبية مسلحة امتدادا للدور الإيراني في المنطقة، ومارس تقريبا نفس ممارسات باقي التنظيمات والمليشيات المذهبية الأخرى في لبنان، نفس الأمر ينطبق على حماس فبعيدا عن شعاراتها السياسية والأيديولوجية " المقاومة" فقد عادت والتزمت بالهدنة مع إسرائيل ولم تعد قادرة على ممارسة أي نوع من المقاومة المسلحة ضد الحصار الإسرائيلي، واكتفت فقط بالهجوم على عباس والسلطة الفلسطينية، وبات من الصعب عمليا وصفها بأنها حركة مقاومة إلا من خلال الشعارات التي ترفعها، كما أنها فشلت في أن تتحول إلى حركة سياسية معتدلة وديمقراطية تلتزم بالاتفاقات الدولية، وتدخل في معركة سياسية وإعلامية مع إسرائيل والمجتمع الدولي من أجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة.

والمؤكد أن صعود حركة حماس إلى "السلطة " في فلسطين وتشكيل أول حكومة "إخوانية " في العالم العربي بالطرق الديمقراطية، كان يستلزم تنفيذ استحقاقات جديدة تختلف عن تلك التي عرفتها أثناء مرحله المقاومة المسلحة، وأصبحت مطالبه بتقديم بدائل "غير أيديولوجية" تحكمها توازنات القوى الدولية والمحلية لا رغبات حماس وأمانيها.

والحقيقة أن إستراتيجية " كسر حماس " التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية السابقة والقائمة على فرض حصار اقتصادي، أدى إلى استمرار نفس الحلقة المفرغة التي لا تساعد حماس على تقديم أي مراجعات فكرية أو سياسية لموقفها من إسرائيل، وعكست أيضا غياب أي رغبة أو قدرة دولية في الضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بالشرعية الدولية، بما يعني استمرار حماس والحركات الإسلامية في ترديد خطاب "المؤامرة" على الشعب الفلسطيني وعداء الغرب للإسلام والمسلمين، والبقاء خلف أسوار خطاب التشدد والنظرة التآمرية لكل ما يأتي من الغرب.

والحقيقة أن الولايات المتحدة اختارت، عدم التعامل مع حماس، باعتبارها خطرا على أمن إسرائيل، ونظرت للعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة والجرائم التي ارتكبت بحق

الأبرياء أنها دفاع إسرائيلي عن النفس في موقف صادم للمشاعر الإنسانية قبل التوجهات السياسية.

وبدت هذه البيئة الاستبعادية على المستوى الدولي مماثلة للبيئة الإقليمية العربية الراغبة أيضا في استبعاد حماس حتى لو أدعت أحيانا في العلن على العكس.

والمدهش أن الموقف الأمريكي من رفض الحوار مع حماس الإسلامية لصالح إسرائيل، قد تواكب معه حماس شديد للحوار مع التيارات الإسلامية السنية المختلفة في العراق، وعلى رأسها الحزب الإسلامي العراقي المنتمي إلى "مدرسة الإخوان المسلمين "، والذي بذلت الإدارة الأمريكية جهودا كبيرة لدعوته إلى المشاركة في العملية السياسية، بل إنها قامت بالتحاور مع بعض الفصائل الإسلامية العنيفة والتي تمارس أعمال مقاومة مسلحة ضد الاحتلال، وأحيانا عمليات إرهابية ضد المدنيين والأبرياء في مفارقة تبدو صارخة، خاصة أن الجانب الأمريكي في الحالة العراقية هو الذي ألح على الفصائل الإسلامية السنية على المشاركة في العملية السياسية، واعترف بدور المرجعيات الدينية الشيعية الحاسم في العملية السياسية، في حين قام برفض نتائج الانتخابات الديمقراطية في فلسطين لأنها أدت إلى فوز حماس الأكثر اعتدالا من بعض الجماعات السنية في العراق.

ويبدو الموقف الأمريكي من حماس متناقضا مع مواقفها في العراق وبعض الأماكن الأخرى، حيث خضعت للمصلحة الضيقة وليس للمبادئ الديمقراطية، وبدا الحفاظ على أمن إسرائيل والقبول العملي بسياستها كآخر دولة احتلال في العالم، هو المبرر الوحيد وراء هذا الموقف من الحكومة الفلسطينية المنتخبة.

ومن المؤكد أن خبرة حماس امتلكت بعض الجوانب التي تؤهلها للتطور لتكون تيارا متشددا بالمعنى التحرري والديمقراطي للكلمة، ولكنها تبذل أي جهد يذكر من أجل إجراء هذا التطور، ولا المجتمع الدولي ساعدها على ذلك، فبقيت تعيش انتصارا "وهميا" يتمثل في السيطرة بالقوة على قطاع غزة المحاصر واعتبرته نهاية المطاف.

وهنا تصبح المفارقة الحقيقية في التعاطي الدولي والإقليمي مع هذه القوى المتشددة في العالم العربي، حيث أنها نجحت في القضاء على قدرة هذه الحركات على المقاومة المسلحة، ولكنها فشلت في تحويلها إلى قوة اعتدال، أو على الأقل المساهمة في إحداث هذا التحول. وبالتالي ساهم الجميع في تكريس الجمود في المنطقة العربية حيث قضى على المعنى الحقيقي للمقاومة

ضد الاحتلال، وأيضا الفشل في بناء حركات سياسية معتدلة تناضل بشكل ديمقراطي من أجل الحصول على الحرية.

والمؤكد أن السياسة الإسرائيلية مسئولة عن إضعاف مصداقية السلطة الفلسطينية لدى المواطن العربي والفلسطيني، ويصبح فشل "المعتدلين" العلمانيين والمتشددين الإسلاميين الباب الواسع الذي يدخل منه تنظيم القاعدة إلى العالم العربي والإسلامي كتعبير عن اليأس والإحباط.

أي سياقات يتحرك داخلها الإسلاميون في العالم العربي؟

الأسئلة المتعلقة بالإصلاح الديمقراطي والسياسي نتج عنها خطاب يرى في الإسلاميين عائقا للديمقراطية، والسؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح فيما يخص العلاقة السياسية للجماعات الإسلامية بخطوات الإصلاح السياسي هو معرفة ما إذا كانت هذه الجماعات لديها عيوب هيكلية أو لا ، تعوقها عن الانفتاح على الديمقراطية؟

والمعوقات أمام اندماجهم في العملية الديمقراطية هل هي "جينية" ؟

بطريقة أخرى، تبعا للطبيعة ذاتها للفلسفة التي تأسست حركتهم عليها؟ أو أن المشكلة مرتبطة رئيسيا بالإطار السياسي للحركات الإسلامية؟ تبعا لهذا المنطق يمكننا أن نتخيل إطارا ديمقراطيا هشا وإعادة تشكيل للخطاب الإسلامي ليصبح مناسبا لقواعد الديمقراطية.

بوجه عام، فتاريخ الأفكار والحركات السياسية كان دائما مرتبطا بالإطار السياسي الاجتماعي. من هنا كان من الصعب الفصل بين التغيرات الحادثة من قبل الشيوعية في أوروبا في 1960 و 1970 ، وبين المناخ الليبرالي الملاحظ في أوروبا الغربية.

الأحزاب السياسية في بلاد أوروبا الغربية عاشت تجربة مختلفة عن تلك التي عاشتها بلدان أوروبا الشرقية التي وقعت تحت حكم الحزب الواحد.من ثم لا يمكن الفصل بين خطاب الحركات الإسلامية في العالم العربي وبين طبيعة النظم السياسية والحقائق الاجتماعية المحيطة بها.

إن الحوار النقدي مع حركة حماس مسألة لابد منها، ويجب أن يقوم على رفض جانب من مقولاتها، واعتبار أن تطورها لن يتم إلا عبر تواصل المجتمع الدولي معها بصورة نقدية،

على اعتبار أن من واجبه أن يعمل على دمج الإسلاميين المعتدلين والمقاومين على السواء (ولو المخطئين في بعض الوسائل) في المنظومة الدولية، كما فعل مع كثير من القوى الراديكالية داخل أوربا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية. والمؤكد أن خبرة الاتحاد الأوربي نفسها هي خبرة إدماجية، سواء في التعامل مع المسلمين الأوربيين، أو في معايير ضم دول جديدة للاتحاد الأوربي عبر الالتزام بتلك المنظومة، وهي كلها قيم تصلح كخلفية للحوار النقدي مع القوى الراديكالية في العالم العربي من أجل مساعدتها على التحول نحو الديمقراطية والاعتدال، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية التي تخالفها حماس وإسرائيل معا. ولذا من غير المنطقي أن يستمر الجميع في مقاطعة حماس مثلا دون أي ضغط على إسرائيل ولو من أجل تدعيم مشروع المعتدلين (أي السلطة الفلسطينية) في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي نفس الوقت نتصور أنه يمكن أن نرى عالما عربيا ديمقراطيا ومستقرا.

الخلاصة

إن أزمة العالم العربي ليست في وجود خلاف بين المعتدلين والمتشددين، ولكن في غياب الصيغة الصحيحة لإيجاد تفاعل صحي وديمقراطي بين المعتدلين والمتشددين، بمعنى أنه في كثير من الأحيان كانت هناك قوى راديكالية تحاول أن تغير بالثورة والأفكار المتشددة والنقد للمنظومة السائدة. إلا أن تطور هذه القوى جاء عبر تفاعلها مع منظومة سياسية ديمقراطية سمحت لقوى التشدد أن تكون قابلة للإدماج وأن تطور من خطابها ومقولاتها حتى تصبح رؤيتها النقدية من داخل المعادلة السياسية السائدة.

أما فيما يتعلق بخطورة وجود قوى ترغب في هدم شرعية الدولة أو الخروج عن القيم والمبادئ الأساسية لشرعية الدولة، فقد حدث ذلك في العديد من المجتمعات، سواء بأفكار يسارية ثورية رغبت في هدم أسس النظام الرأسمالي القائم، أو غيرها من الحركات الأيديولوجية، إلا أن الأساس هو كيف تمكنت هذه الدول من بناء مؤسسات ديمقراطية حديثة حولت الغالبية العظمى من هذه القوى لقوى إصلاحية داخل النظام، فكيف أن قوى شيوعية في

أوروبا تحولت بعد ذلك لأحزاب اشتراكية داخل المنظومة السياسية تتفاعل معها وتنتقدها من الداخل.

وحدث ذلك أيضا في تجربة تركيا خبرة مشابهة، فنجد حزب الرفاه عام 1995 عندما وصل للسلطة وهو- من وجهة نظري- الطبعة التركية من جماعة الإخوان المسلمين، هذه التجربة في ظل مؤسسات حديثة ونظام سياسي له قواعد واضحة، رغم عدم ديمقراطيته الكاملة كحزب، أدى في النهاية إلى تعثر تلك التجربة وخروج جديد على أيدي العدالة والتنمية عام 2002 يعيد النظر في ثوابت حزب الرفاه وأفكاره القديمة، ويصبح جزءً من المنظومة السياسية السائدة.

ما جرى في العالم العربي هو فشل للطرفين نتيجة لاعتبارات يتعلق في جانب بالبيئة الإقليمية، وفي جانب آخر بالبيئة المحلية والمنظومة السياسية السائدة في الداخل. فأصبح المشهد الحالي هو وجود قوى معتدلة غير قادرة على إنجاز تحول ديمقراطي، وأخرى متشددة خارج التأثير في المعادلات السياسية ، وأخرى مقاومة غير قادرة على أن تحصل على شرعية وقبول داخل أقطارها وأقاليمها أو داخل البيئة الإقليمية، أو النظام العالمي.

إن احترام مبادئ الديمقراطية يساعد في الحوار مع القوى الراديكالية في العالم العربي من أجل مساعدتهم على التوجه نحو المشاركة السياسية، والتطور في اتجاه احترام الشرعية الدولية. سيكون مأمولا أن يكف الجميع عن مقاطعة حماس دون ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل، لأنه إذا حدث الحوار النقدي مع حماس والضغط على إسرائيل، فسيسهل ذلك مشروع المعتدلين (السلطة الفلسطينية) في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وسيفتح الباب أمام ميلاد عالم عربي مستقر وديمقراطي.